

د. عاصم أحمد حمد

مدير التدقيق الشرعي-مصرف الإمارات الإسلامي

التدقيق الشرعي المبني على المخاطر

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فاستجابة لطلب الإخوة الزملاء في شركة شورى للاستشارات الشرعية كتابة بحث موجز في موضوع التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، تأتي هذه الورقة لتقدم نظرة شرعية لهذا الموضوع، من حيث بيان مفهوم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر ابتداءً، ثم بيان كيف يمكن لصناعة التدقيق الشرعي الاستفادة منه.

تحاول هذه الورقة أن توضح مفهوم التدقيق المبني على المخاطر وذلك من خلال الاستعانة بما ورد في هذا الموضوع - مما تم الوقوف عليه- من مصادر ومراجع وهذا يمثل المبحث الأول من الورقة، ثم جاء المبحث الثاني لبيان تجربة عملية استفادت من فكرة التدقيق المبني على المخاطر في التدقيق الشرعي، والله الموفق.

د. عاصم أحمد حمد

مدير التدقيق الشرعي- مصرف الإمارات الإسلامي

المبحث الأول: التدقيق الداخلي المبني على المخاطر

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

1- إن مفهوم التدقيق الداخلي ليس بالجديد، فقد عُرف منذ فترة زمنية طويلة ومرّ بمراحل تحديث متعددة، ويعود ذلك لكون وظيفة المدقق الداخلي قد شهدت العديد من التطورات في طبيعتها وأهدافها، وبالتالي أخذ تعريف التدقيق الداخلي في الاتساع من فترة لأخرى ليعكس مفهومها المتطور⁽¹⁾.

فقد عرّفه معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنه: "نشاط مستقل يقدّم تأكيداً موضوعياً، وهو أيضاً نشاط استشاري، صُمّم لإضافة قيمة ولتحسين عمليات المؤسسة، إذ تساعدها على تحقق أهدافها من خلال الإلتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كلّ من إدارة المخاطر Risk Management، وأنظمة الرقابة Control، وعمليات الحوكمة Governance Process"⁽²⁾.

ويتضح من التعريف الأخير أنه قد أخذ المفهوم الواسع للتدقيق الداخلي: بحيث تعدى المعنى التقليدي للتدقيق إلى مفهوم جديد يتسم بطابع استشاري لمساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها، وإضافة قيمة إلى عملياتها.

(1) راجع: إبراهيم، إيهاب نظمي، التدقيق المبني على مخاطر الأعمال، ط 1 (عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 1430هـ - 2009م) ص 17 فما بعدها. مخلوف، أحمد محمد (2007). المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية. جامعة الجزائر، رسالة ماجستير. ص 75.

(2) الموقع الإلكتروني لمعهد المدققين الداخليين <https://www.iaa.org.uk>

المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي

2- ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات والشركات بمختلف صورها بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة لعدد من الأسباب؛ أهمها: زيادة حجم الشركات والتعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية، وهو الأمر الذي يتطلب التقويم والمراقبة المستمرة على أعمالها، من خلال تقديم الخدمات التالية للمؤسسات، وهي⁽³⁾:

1. خدمة وقائية: حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات الدالة على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.
2. خدمة تقويمية: حيث يعمل على قياس وتقويم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية.
3. خدمات إنشائية: يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع.

المطلب الثالث: مفهوم المخاطر وتقويمها

3- يقصد بالمخاطر أو المخاطرة هنا حسب تعريف لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر التابعة لهيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة، بأنه: "احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".

4- وقد تم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات إلى⁽⁴⁾:

أ- مخاطر البيئة الخارجية: وهي عبارة عن مخاطر تنشأ عن عوامل خارجية، مثل: المنافسة، والتغيرات السياسية، والتغيرات في الأنظمة والقوانين والظروف الاقتصادية المحيطة.

(3) النونو، كمال محمد سعيد (2009). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك

الإسلامية في قطاع غزة. الجامعة الإسلامية في غزة، رسالة ماجستير، ص 25

(4) إبراهيم، التدقيق المبني على مخاطر الأعمال، ص 27.

ب- مخاطر العمليات: وهي عبارة عن مخاطر تنشأ عن عدم فاعلية وكفاءة عمليات المشروع، وتمثل

في: مخاطر خسارة أصول ملموسة وغير ملموسة.

ج- مخاطر المعلومات: وهي مخاطر ناشئة عن عدم توفر معلومات دقيقة وصحيحة تساعد على

اتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بالنشاط أو العمل.

5- أما تقويم المخاطر وقياسها Risk Evaluation and Measurement فيتم بطرق منها: قياس أثر

المخاطر **Impact** (المالي وغير المالي) واحتمالية وقوعها **Likelihood** وبناءً مصفوفة المخاطر اعتماداً عليهما، كما

في الشكل التالي⁽⁵⁾:

LIKELIHOOD OF OCCURRENCE		IMPACT ON BUSINESS		
		<100 000 Or significant PIs not met or regular complaints	100 000–500 000 Major regulatory breach or local press	>500 000 Critical regulatory breach or national press
Once every				
1 to 2	4	7	9	
3 to 10	2	5	8	
10 years or less	1	3	6	

المطلب الرابع: التدقيق الداخلي المبني على المخاطر Risk Based Audit

6- على الرغم من التطورات المتلاحقة التي اتسمت بها الأساليب الإدارية في قطاعات الأعمال خلال العقود الماضية، إلا أنَّ هذه التطورات عرَّضت العديد من المؤسسات الهامة في العالم لأزمات كبيرة، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى إدارة مخاطر المؤسسات معترفاً بها باعتبارها جزءاً أساسياً من الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، وقد وُضعت تلك المؤسسات تحت ضغوط متزايدة لتحديد جميع المخاطر التي تواجهها وشرح كيفية إدارتها.

وقد قامت العديد من شركات المحاسبة والتدقيق الدولية الكبرى بتطوير العديد من المنهجيات التي تتلاءم وطبيعة عمل المنشآت التي تقوم بتدقيقها ومراجعة عملها، ومن بينها: منهجية التدقيق القائم على المخاطر Risk Based Audit⁽⁶⁾.

7- وقد ظهر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في النصف الثاني من التسعينيات كابتكار رئيسي في منهجية التدقيق، إذ تم استخدامه من قبل كبرى شركات التدقيق في العالم، والذي أمكن تحقيقه من خلال: تغيير التركيز من خطر البيانات المالية إلى خطر الأعمال، وتغيير طبيعة اختبارات التدقيق من اختبارات كبيرة الحجم إلى اختبار عالي المستوى للرقابة أو الإشراف مدعوماً بأعمال تحليلية عالية الدقة⁽⁷⁾.

8- وبناء على ما تقدّم، فقد عُرِّف التدقيق المبني على المخاطر Risk Based Audit بتعاريف منها: تعريف الدكتور الرمحي بأنه: "الإجراءات المتبعة لدى إدارة التدقيق الداخلي لتوجيه جهود التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة في المؤسسة، سواء على مستوى مراكز العمل من دوائر وفروع وشركات تابعة، أو على مستوى الأنشطة ضمن مركز العمل الواحد"⁽⁸⁾.

كما عرّفه الدكتور إبراهيم بأنه: "منهجية جديدة في التدقيق تعتمد على تقييم المخاطر الداخلية والخارجية في مؤسسات الأعمال بشكل مستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ تحديد هذه المخاطر وإدارة السيطرة

(6) انظر: إبراهيم، التدقيق المبني على مخاطر الأعمال، ص 27.

(7) عودة، علاء الدين، أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير 2011، جامعة الشرق الأوسط، 31.

(8) الرمحي، زاهر عطا، التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، مادة تدريبية مقدمة لدورة تدريبية في الخرطوم 2010/11/25م.

عليها هو من مسؤولية جميع العاملين في المؤسسات وفي مختلف المستويات للوصول إليها إلى مستويات مقبولة وبشكل مستمر أيضاً⁽⁹⁾.

9- حدّد معهد المدققين الداخليين Institute of Internal Auditor مراحل ثلاثة للتدقيق المبني على

المخاطر Risk Based Audit، وهي على النحو الآتي⁽¹⁰⁾:

أ- المرحلة الأولى: تقييم المخاطر

الحصول على لمحة عامة عن مدى قيام إدارة المؤسسة بتحديد وتقويم عملية إدارة ومراقبة المخاطر

داخل المؤسسة.

ب- المرحلة الثانية: بناء خطة المراجعة الدورية

التعرف على مهام المراجعة والاستشارات المطلوبة من خلال تحديد وترتيب أولويات كل تلك

المجالات وفقاً لترتيب المخاطر.

ج- المرحلة الثالثة: تنفيذ مهام المراجعة

تنفيذ مهام التدقيق المبينة على المخاطر وفق خطة المراجعة المرسومة.

10- ولعلّ أهم مرحلة تهمنا هنا هي المرحلة الثانية: بناء خطة التدقيق وفقاً لترتيب المخاطر، وفيما يلي

الخطوات الواجب اتباعها لذلك⁽¹¹⁾:

أ- تحديد الوحدات أو الأنشطة الواجب تدقيقها Audit Universe :

حيث يتم وضع تلك الأنشطة ضمن جدول ويمكن أن تكون على شكل مشاريع أو عمليات أو دوائر أو

فروع أو مواقع أو شركات تابعة أو مزيج منها.

ب- تحديد المخاطر الرئيسية Identifying Risk factors

حيث يتم تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه المؤسسة، ومن أهمها: حجم المعاملات، وتعقيد العمليات،

وجودة نظام الرقابة الداخلية، وتاريخ ونتائج التدقيق السابق، وغيرها.

ج- وضع مدى لكل عنصر من عناصر الخطر Scoring the Risk Factors :

(9) إبراهيم، التدقيق المبني على مخاطر الأعمال، ص 29.

(10) الموقع الإلكتروني لمعهد المدققين الداخليين <https://www.iaa.org.uk>.

(11) الرمحي، زاهر عطا، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، رسالة دكتوراه

غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامع عمان العربية للدراسات العليا-2004، ص 166 فما بعدها.

اختيار مدى (1 - 5) - على سبيل المثال- وقياس كل عنصر من عناصر الخطر ضمن هذا المدى

بحيث يكون (1) أثر الخطر فيه قليلاً أما (5) فيكون أثره كبيراً.

د- اختيار أوزان لقياس المخاطر الرئيسية Weighting each Risk Factors :

حيث يتمُّ قياس المخاطر بغرض تحديد مدى أهمية كل عنصر من هذه العناصر.

هـ- تجميع المخاطر الرئيسية وترتيبها Overall Risk Score:

وفيه يتم ضرب مجموع نقاط كل خطر في وزنه للحصول على مدى خطورة الوحدة محلّ التدقيق.

و- تحديد الخطة السنوية للتدقيق :

وأخيراً يتم بناء خطة التدقيق السنوية اعتماداً على الترتيب السابق.

11- والشكل التالي يشرح ما سبق بيانه في الفقرة رقم 10⁽¹²⁾:

Overall Risk Scoring		
Step 1 Each of the risk factors is awarded a points rating on a scale of 1-5 as explained below.		
Element	Description	Score
A Materiality	System accounts for less than 1% of the annual budget	0
	System accounts for 5-10% of the annual budget	2
	System accounts for 25-50% of the annual budget	3
	System accounts for at least 75% of the annual budget	5
B Control environment/ Vulnerability	Well controlled system with little risk of fraud or error	0
	Reasonably well controlled system with some risks of fraud or error	3
	System with history of poor control with high risk of fraud or error	5
C Sensitivity	Minimal external profile to the system	0
	Potential for some external embarrassment if the system is not effective	3
	Major public relations or legal problems is the system is not effective	5
Step 2 Each of the risk factors is given a weighting using judgement of the relative importance of each of the risk factors.		
	Element	Weighting
	A Materiality	3
	B Control Environment	2

	C Sensitivity	2
<p>Step 3 The factor score and weightings are then combined into a formula, which can be used to calculate the risk index.</p> $\text{Risk index} = (A \times 3) + (B \times 2) + (C \times 2)$		
<p>Step 4 Each audit object is then categorised as High Medium or Low risk based on a suggest risk index score for example:</p>		
	Risk Index Score	Risk/Priority
	Over 45	High
	30-45	Medium
	Below 30	Low

المبحث الثاني: التدقيق الشرعي المبني على المخاطر

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الشرعي

- 12- يقصد بالتدقيق الشرعي فحص مدى التزام المؤسسة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص: العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية... وغيرها، من خلال إدارة التدقيق الشرعي داخل المؤسسة.
- 13- ووحدة التدقيق الشرعي هي جزء من نظام الرقابة الشرعية داخل المؤسسة، والذي يشمل بالإضافة إلى ذلك عناصر أخرى هي: العاملون الأكفاء مهنيًا وشرعيًا، والمرجعية الشرعية الكافية، والفصل بين الوظائف المتعارضة⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر في التدقيق الشرعي

- 14- والمقصود بالمخاطر هنا هي مخاطر عدم الالتزام الشرعي والتي تنشأ بسبب عدم التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية للمؤسسة⁽¹⁴⁾.
- "وفي هذا السياق، يُصنّف الالتزام بالشريعة ضمن فئة أولويات عليا مقارنة بمخاطر محددة أخرى. وإذا لم تعمل تلك المؤسسات وفقاً للشريعة، فيتم إلغاء العمليات ولا يعتبر أي دخل ناتج عنها ربحاً مشروعاً"⁽¹⁵⁾.

- 15- وتنشأ مخاطر عدم الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية لأسباب متعددة، منها⁽¹⁶⁾:

أ- عدم الالتزام بالموافقات الشرعية لطرح المنتجات أو الخدمات Shari'a Product Approval Risk

(13) هيئة المحاسبة والمراجعة، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (3) - الرقابة الشرعية الداخلية، (البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 1429هـ-2008م) ص 30.

(14) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات عدا مؤسسات التأمين التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005، ص 44

(15) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر، ص 45

(16) Lahsasna, Ahcene, **Shari'ah Non-Compliance Risk Management and Legal Documentation in Islamic Finance**, (Singapore: John Wiley & Sons 2014) p 19-24

ب- عدم الالتزام بالتوجيهات الشرعية المتعلقة بالمستندات التعاقدية: Documentation Risk.

مثل: استخدام عقد غير مجاز من الهيئة الشرعية، أو استخدامه على وجه غير مقبول شرعاً.

ج- أخطاء في التنفيذ Shari'a operation Risk ، مثل: عدم الالتزام بالتسلسل الشرعي في تنفيذ عقد

المرابحة ، أو تصدير خطاب ضمان محلّ غير مقبول شرعاً.

16- وبناءً على الأثر الشرعية للمخالفة، يمكن – بحسب استقراء الباحث لفتاوى وقرارات الهيئات

الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية- تصنيفُ مخاطر تلك المخالفات عدم الالتزام الشرعي حسب أثرها إلى:

أ- مخاطر ذات تأثير شرعي كبير High Risk Shari'a Observation على ربح/أجرة المعاملة أو على

السمعة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية، على وجهٍ لا يمكن معه تصحيح المخالفة (وبالتالي يكون

ربح/أجرة المعاملة غير مشروع للمؤسسة ويجب صرفه في الخيرات) أو لا يمكن تدارك الأضرار التي حدثت

للسمعة الشرعية للمؤسسة.

ب- مخاطر ذات تأثير شرعي متوسط Moderate Risk Shari'a Observation على ربح المعاملة أو

السمعة الشرعية للمؤسسة، على وجهٍ يمكن معه تصحيح المخالفة أو تدارك الأضرار.

ج- مخاطر ذات تأثير شرعي منخفض Low Risk Shari'a Observation على ربح المعاملة أو السمعة

الشرعية للمؤسسة.

المطلب الثالث: التدقيق الشرعي المبني على المخاطر

17- يجهد الباحث في هذه المطلب في الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن الاستفادة من فكرة

التدقيق المبني على المخاطر في التدقيق الشرعي؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال: يحسن الإجابة عن السؤال الأهم في نظر الباحث: هل التدقيق الشرعي

بحاجة إلى أسلوب التدقيق المبني على المخاطر Risk Based Audit ؟ وما جدواها بالنسبة للتدقيق الشرعي؟

18- يرى الباحث أنّ الفكرة لا تخلو من إيجابيات وسلبيات، يمكن إيجازها كما يلي:

أ- أولاً: الإيجابيات:

- تطوير التدقيق الشرعي بما يتفق مع أحدث أساليب وممارسات التدقيق العالمية.

- ضبط عملية التدقيق الشرعي، والمساهمة في بناء صناعة التدقيق الشرعي.
- إيجاد آلية توحد عمل التدقيق الشرعي في المؤسسات، مما يعطيها ثقة لدى جميع الأفراد والمؤسسات والهيئات ذات الصلة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- إيصال فكرة التدقيق الشرعي وأهميته بلغة مفهومة لدى إدارة المؤسسة المالية الإسلامية، تأسيساً على أن نتائج تقرير التدقيق الشرعي ستشمل: إعطاء تقييم للإدارة أو القسم محل التدقيق Shari'a Audit Rating، مع بيان أهم المخالفات الشرعية ومدى خطورتها High, Med, Low.

ب- ثانياً: السلبيات: وهي كما تظهر للباحث:

- اعتماد فكرة التدقيق المبني على المخاطر على كثير من التخمين، مما قد يفقدها الدقة والموضوعية.
- أن فكرة التدقيق المبني على المخاطر تصلح للمؤسسات المالية الكبيرة التي تحتاج فيها إدارة التدقيق الداخلي لترتيب أولويات التدقيق وأزمعتها، ولا تصلح للمؤسسات الصغيرة التي يمكن للتدقيق مراجعة أعمالها بشكل دوري منتظم.
- 19- والمقصود أن التدقيق المبني على المخاطر هو وسيلة من وسائل الوصول إلى الهدف من التدقيق، ويرى الباحث أن فكرة استخدامه من عدمها تعود إلى ما يقرّه مدير الإدارة الشرعية مع كلٍّ من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية وإدارة المؤسسة.
- 20- بناءً على ما تقدّم، يمكن القول أنه يمكن الاستفادة من مصفوفة المخاطر Overall Risk Scoring في بناء نموذج Model خاص بالتدقيق الشرعي، مع تغيير بعض عوامل المخاطر الرئيسة Risk Factors لتعكس خصوصية التدقيق الشرعي، وأنّ نظرتة ونطاق عمله Scope of Work مختلف تماماً عن نطاق عمل التدقيق الداخلي.
- ومن تلك المخاطر الرئيسة التي يختص بها التدقيق الشرعي، ويمكن أن تدخل في قياس مخاطر الإدارة أو الوحدة محلّ التدقيق: حجم الأرباح غير المشروعة المجنّبة سابقاً، ومدى كفاءة الضوابط الرقابية الشرعية الموجودة.

المطلب الرابع: التجربة العملية

21- نعرض فيما يلي لتجربة عملية استفاد فيها الباحث من التدقيق المبني على المخاطر في بناء نموذج للتدقيق الشرعي المبني على مخاطر عدم الالتزام الشرعي، علماً بأنَّ الهدف من العملية كان بغرض الحصول على تقييم شرعي Shari'a Audit Rating للمنتج/الخدمة المستخدم أو الإدارة/الوحدة – سواء كانت إدارة تمويل الأفراد، أو الشركات، أو تمويل التجارة- محل التدقيق، كما يمكن استخدامه في تحديد أولوية أو ترتيب التدقيق على المنتجات/الخدمات أو الإدارات/الوحدات.

22- وخلصنا الأنموذج تقوم على:

أ- تقسيم أعمال التدقيق الشرعي Audit Universe إلى أقسام تشمل: التوثيق والعقود Documentation، وتسلسل التنفيذ Sequence of Events، ونتيجة التدقيق الشرعي السابق Previous Shari'a Audit، وغيرها.

ب- تفرع كل قسم من تلك الأقسام إلى العناصر التي ينبغي مراجعتها من الناحية الشرعية، وفقاً للائحة الفحص الشرعية Shari'a Audit Check List.

ج- تمييز كل عنصر من تلك العناصر بما يمثله من درجة مخاطرة شرعية: كبير High أو متوسط Med أو منخفض Low، مع إعطاء وزن لكل درجة مخاطرة شرعية.

د- اختيار مدى (1 – 3) – على سبيل المثال- لنسبة تكرار الأخطاء؛ بحيث يكون (1) قليلاً، أما (3) فيكون كثيراً.

هـ- اختيار مدى (50%-70%) – على سبيل المثال- للتقويم الشرعي النهائي للمخاطرة الشرعية للوحدة /المنتج محل التدقيق؛ بحيث يكون (أكثر من 70%) مُرضياً Satisfactory، و (50% إلى 70%) مقبولاً Acceptable، و (أقل من 50%) غير مُرضي Unsatisfactory.

و- وبعد إتمام عملية التدقيق الشرعي، تتمُّ معرفة التقويم الشرعي النهائي للمخاطرة الشرعية للإدارة/الوحدة أو المنتج/الخدمة محل التدقيق من خلال معرفة مجموع نتيجة ضرب نقاط كل عنصر في وزنه، ومقارنته مع النقطة (هـ) أعلاه.

23- والشكل التالي يوضح ما سبق بيانه في الفقرة السابقة:

برنامج تدقيق منتج مرابحة المركبات					
م	عناصر التدقيق الشرعي	درجة المخاطر	نسبة التكرار	الوزن	الحاصل
أ أولاً: التوثيق والعقود					
1	العقود مجازة من قبل الهيئة الشرعية	H			
2	تم استيفاء جميع مواصفات المركبة محل المرابحة	H			
3	توقيع المتعامل مثبت في عقد المرابحة	M			
ب ثانياً: التسلسل الشرعي					
3	تم توقيع عقد المرابحة مع المتعامل بعد تملك المصرف للمركبة محل المرابحة	H			
ج ثالثاً: محل التمويل					
4	التأمين الممول من قبل المصرف هو تأمين إسلامي	H			
مجموع النقاط					
التقويم الشرعي النهائي للوحدة/المنتج					

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، فحيث استكمل هذا

البحث مطالبه، فإنَّ الباحث يوصي بما يلي:

1- عقد الندوات وورشات العمل المتخصصة التي تهدف لخدمة التدقيق الشرعي والارتقاء به من

خلال:

أ- صياغة نموذج لبرنامج تدقيق شرعي مبني على المخاطر.

ب- صياغة مفهوم محدد لدرجات مخاطر عدم الالتزام الشرعي.

2- رفع توصيات تلك الندوة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة لاعتمادها وسيلة أو أسلوباً من أساليب

التدقيق الشرعي.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربِّ

العالمين.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. إبراهيم، إيهاب نظمي، التدقيق المبني على مخاطر الأعمال، ط 1 (عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 1430هـ - 2009م).
2. مخلوف، أحمد محمد (2007). المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية. جامعة الجزائر، رسالة ماجستير.
3. عودة، علاء الدين، أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير 2011، جامعة الشرق الأوسط
4. الرمحي، زاهر عطا، التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، مادة تدريبية مقدمة لدورة تدريبية في الخرطوم 2010/11/25م.
5. الرمحي، زاهر عطا، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامع عمان العربية للدراسات العليا-2004.
6. هيئة المحاسبة والمراجعة، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (3)- الرقابة الشرعية الداخلية، (البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 1429هـ - 2008م).
7. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات عدا مؤسسات التأمين التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005.

المراجع الأجنبية

1. Griffith, Phil, **Risk-Based Auditing**, (England: Gower Publishing Ltd: 2005)
2. **Risk Assessment in Audit Planning**, Internal Audit Community of Practice (IA COP), April 2004
3. Lahsasna, Ahcene, **Shari'ah Non-Compliance Risk Management and Legal Documentation in Islamic Finance**, (Singapore: John Wiley & Sons 2014)

المواقع الإلكترونية

1. <https://www.iaa.org.uk>.